معهد التخطيط القومي
INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING
INP
EGYPT
1960

الإطار المؤسسي والتشريعي لتوطين التنمية الاقتصادية في مصر

موجز سياسات

لقاء الخبراء لعام 2026/2025 م
الحلقة الأولى
أكتوبر 2025

WWW.INP.EDU.EG

WWW.INP.EDU.EG

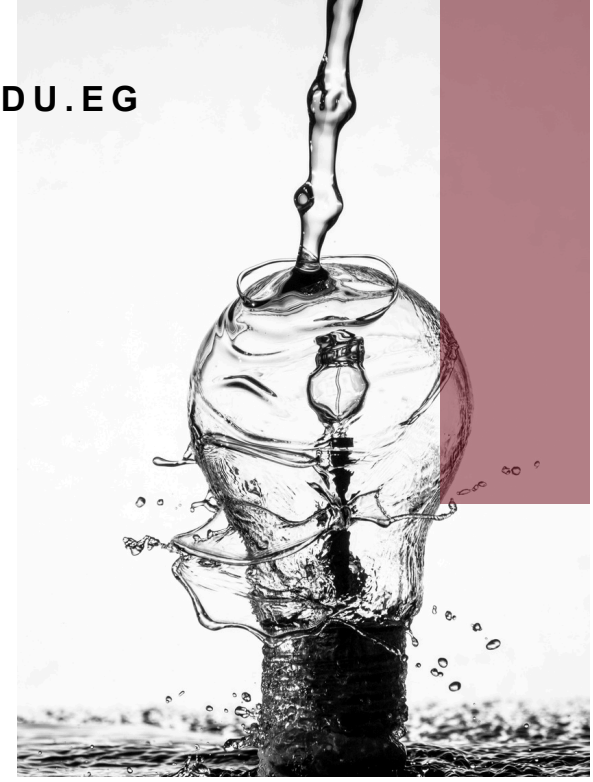

الإطار المؤسسي والتشريعي لتوطين التنمية الاقتصادية في مصر

لقاء الخبراء لعام 2026/2025
الحلقة الأولى

1.خلفية عن الموضوع:

تُولي الدولة المصرية أهمية بالغة لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وتوطين أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المكاني للمحافظات، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن تحقيق العدالة المكانية هو ركيزة أساسية للتنمية الشاملة. ويتسق هذا التوجّه مع ما أكده قانون التخطيط العام للدولة رقم (18 لسنة 2022)، ورؤية مصر 2030، والسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية 2025، التي تضع في صميم أهدافها تحقيق تنمية محلية متوازنة تُعزز من جودة الحياة، وتكافؤ الفرص، وتكامل الجهود التنموية على الصعيد المكاني للمحافظات.

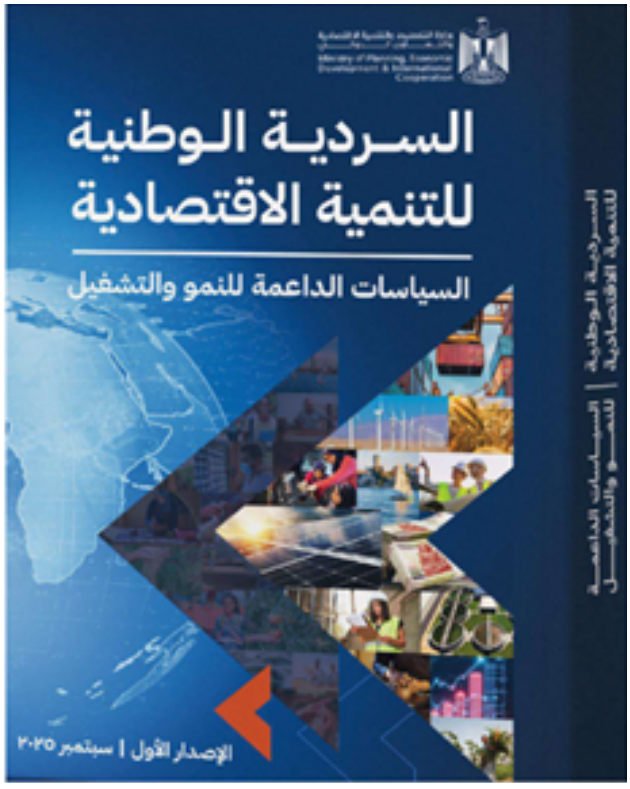

ويأتي حرص «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية» على استعراض الأبعاد المكانيّة للبرامج الإنمائيّة، من خلال تخصيص الفصل الخامس «التخطيط الإقليمي لتوطين التنمية الاقتصادية» لهذه المسالة، وذلك تأكيدًا لحق جميع المُواطنين في التمتع بحياة كريمة على أسس عادلة تحقق تكافؤ الفرص، وتضمن الاتاحة في كافة الأقاليم والمحافظات والوحدات المحلية وعلى نحو مستدام، بهدف تحقيق تنمية احتوائية شاملة قادرة على خلق الملايين من فرص العمل اللائقة عن طريق تشجيع القطاع الخاص وتوفير التمويل الميسر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

2. أهمية السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

- تمثل خارطة طريق واضحة توضح الفجوات التنموية على مستوى المحافظات، وتربطها بأهداف رؤية مصر 2030.
- التحول من التخطيط المركزي إلى التخطيط بالمشاركة، من خلال تمكين الوحدات المحلية من تحديد أولوياتها.
- التأكيد على أن الإطار التشريعي الحالي – رغم احتوائه على أدوات مهمة – إلا أنه ما زال يحتاج إلى التحديث والتفعيل، خاصة ما يتعلق بتفعيل مواد الدستور الخاصة باللامركزية، وربط قانون التخطيط الجديد بقانون الإدارة المحلية، لضمان تكامل الأدوار، بالإضافة إلى تعدد الجهات وتداخل الاختصاصات مما يؤثر على كفاءة التنسيق والتنفيذ.

3. الإطار المؤسسي والتشريعي لمنظومة التخطيط في مصر

يتضمن منهجيات للتخطيط تتسم بالتوازي والتعارض، مما أدى إلى عدم تكامل في منهجية التخطيط والمتابعة للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى وجود هيئات للتخطيط متعددة، أدوارها متداخلة ومتعارضة، وغير واضحة من الناحية التنفيذية.

قانون التخطيط العام للدولة رقم 18 لسنة 2022	حدد ثلاث مستويات من التخطيط، ويستهدف تحقيق تنمية متوازنة اجتماعياً و اقتصادياً وبيئياً، مراعاة اختلاف المقومات والأنشطة الاقتصادية القائمة والاستفادة من هذه المقومات في تعزيز التنافسية والريادة المكانية، وتمكين وحدات الإدارة المحلية.
قانون الموازنة الموحد رقم 6 لسنة 2022 (المعدل بالقانون 18 لسنة 2024)	استهدف توحيد التشريعات المنظمة للموازنة والمحاسبة الحكومية في إطار واحد متكامل، بما يضمن تحقيق الانضباط المالي، وتعزيز الشفافية والرقابة، وربط الإنفاق العام بالأولويات التنموية.
قانون البناء رقم 119 لسنة 2008	يركز على التنمية العمرانية، له قدرة على إحداث التكامل المكاني ما بين المشروعات والبرامج، ويشارك من خلاله كافة المستويات المحلية، ويعطى دور أكبر للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
قانون الإدارة المحلية رقم 43 لسنة 1979،	أكد على دور وحدات الإدارة المحلية في إعداد خطة التنمية المحلية، والتخطيط على المستوى الإقليمي، كما نصّ القانون على دور هيئات التخطيط الإقليمي بدارسة إمكانيات وموارد محافظات الإقليم.
الهيئات الإقليمية	هيئة تنمية الصعيد والهيئة الاقتصادية لتنمية قناة السويس، والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي، والجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء، بالإضافة إلى الهيئة العامة لتنمية بحيرة البردويل، والهيئة العامة لتنمية مدينة العلمين الجديدة، إلى جانب المشروعات القومية الكبرى.

4. مبررات توطين التنمية الاقتصادية

- وجود سردية وطنية جديدة يمكن أن تساعد في توحيد الرؤية
- وجود برامج إصلاح هيكلي بالفعل
- إمكانية تعديل قانون الإدارة المحلية
- وجود إطار منهجي لمنظومة التوطين.
- وجود أدوات تحليل الفجوات والشفافية، من خلال تقارير توطين التنمية.
- إمكانية ربط التخطيط التنموي بالمالي، لضمان العدالة المكانية.

5. تحديات تواجه توطين التنمية الاقتصادية

- التعارض والتشابك بين القوانين والتشريعات المختلفة
- عدم وضوح الفرق بين التخطيط الإقليمي والتخطيط المحلي
- غياب التنسيق بين الجهات المختلفة
- ضعف اللامركزية المالية والإدارية
- عدم وضوح دور المحافظات في عملية التنمية

6. أهم السياسات والإجراءات لتوطين التنمية الاقتصادية

1/6 مقترحات لتطوير التنمية الاقتصادية المحلية:

- **تكامل الإطار التشريعي:** الدعوة إلى إحداث تناغم وتكامل بين القوانين المتعلقة بالتخطيط (مثل قانون التخطيط العام، وقانون البناء الموحد، وقانون الإدارة المحلية) لتجنب التضارب وتحديد الأدوار المؤسسية بدقة بين الوزارات المختلفة.
- **تطوير الهيكل المؤسسي للمحافظات:** بحيث يتضمن وحدات واضحة ومختصة بالتنمية الاقتصادية المحلية، تملك الصلاحيات اللازمة.
- **تطوير قياس المؤشرات:** التأكيد على أهمية تطوير قياس المؤشرات الاقتصادية على المستوى المحلي، وضرورة تملُّك المستوى المحلي لتقارير التوطين (التي تصدرها وزارة التخطيط) لضمان استخدامها الفعال.
- **اقتراح إنشاء صناديق تنمية محلية:** تكون قادرة على استقطاب تمويلات ومشاركة فعالة من القطاع الخاص والجهات المانحة والمختلفة، لتمويل مشروعات التنمية المستدامة على المستوى المحلي.
- **إعادة النظر في المنظومة الاستثمارية:** يجب تطوير منظومة استثمارية محلية فاعلة ومنفصلة، بجانب المنظومة الاستثمارية المركزية.

- **تفعيل الباب الثاني في الموازنة (خطة الصيانة والتشغيل):** على المستوى المحلي، وضرورة إعطائه المرونة والصلاحيات اللازمة.
- **دعم وتطوير القطاع الخاص المحلي:** من خلال إفساح المجال أمامه، وتمكينه ليضطلع بدوره الحيوي كقاطرة أساسية للمشاركة الفعالة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية على المستويين المحلي والإقليمي من خلال وثيقة سياسة ملكية الدولة، بالإضافة إلى العمل على وضع منظومة تعاقدات مختلفة تتيح للمحليات شراكة أعمق وأكثر مرونة مع القطاع الخاص المحلي.
- **إعادة تعريف "الإقليم":** ضرورة إعادة تعريف مفهوم الإقليم ليقوم على أسس ومعايير اقتصادية واجتماعية وتنموية واضحة، بدلاً من أن يكون مجرد تقسيم إداري للمحافظات.
- **تضمين التحديات في السردية:** ضرورة أن تتضمن السردية الوطنية التحديات بشكل واضح وصريح، وليس الاكتفاء فقط بوضع الرؤية والتوجهات العامة.

2/6 مقترحات استراتيجية لتفعيل التنمية المحلية:

- ضرورة تطوير نموذج تنموي هجين: يجمع بين التنمية الوظيفية الموجودة حاليًا (التي تركز على القطاعات الاقتصادية) والتنمية على المستوى المحلي (التي تركز على المحافظات)، لضمان تكامل الرؤى والخطط.
- العمل على تشجيع توطين الشركات والمشروعات الكبرى في المحافظات، لإنشاء مراكز دفع نمو حقيقية تخلق فرص عمل وتضيف قيمة للاقتصاد المحلي.
- تفعيل دور القطاع الخاص: وضع آليات وأنظمة تعاقدات مختلفة تسمح بتفعيل دور القطاع الخاص على المستوى المحلي ليصبح شريكًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية.
- إنشاء مراكز متخصصة لقياس الإنتاجية والنمو على مستوى المحافظات، لضمان وجود بيانات دقيقة ومحلية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار وتوجيه الاستثمار.

3/6 التنمية المحلية، التخطيط الإقليمي والحوكمة الفعالة وتوطين التنمية الاقتصادية في مصر- رؤية متكاملة للاصلاح

توطين التنمية، مشروع وطني الذي أطلقته وزارة التخطيط وأخذت في تطويره بشكل متدرج، هذا الملف اتخذ بعداً جديداً من خلال إتاحته بشكل تفاعلي متقدم على الموقع الرسمي للوزارة، مما يُمثل نقلة نوعية في سياسة نشر البيانات، مما يتطلب العمل على الآتي:

- **تفعيل البوابة التفاعلية للبيانات التنموية،** لتمكين صناع القرار، والأكاديميين، والباحثين، ومؤسسات المجتمع المدني من الوصول إلى مؤشرات التنمية على مستوى كل محافظة بشكل دقيق ومفصل، مما يسهم في تعزيز الشفافية واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، وخلق بيئة خصبة للبحث العلمي التطبيقي الذي يخدم خطط التنمية المحلية.
- **التكامل بين ملفي التوطين والتنمية المستدامة،** من خلال ربط أهداف التنمية المستدامة (SDGS) مع الخطط التنموية المحلية الملموسة، لضمان أن يكون النمو شاملاً ومستداماً في كل ربوع البلاد.

- **الاستفادة من التطبيق الميداني والتحديات** التي أظهرها تطبيق مشروع التوطين في ثلاث محافظات كنموذج أولي، مما أسفر عن كشف عدد من التحديات الجوهرية، التي تمحورت بشكل رئيسي حول مخصصات "الباب الثاني" – مما يشير إلى الإطار المؤسسي أو التشريعي أو التمويلي الحاكم لعملية التوطين. فوجود مشكلات كبيرة في هذا الباب يوضح أن التحدي لا يكمن في التخطيط النظري فقط، بل في آليات التنفيذ والحوكمة.
- **الأنظمة ومنهجيات التخطيط الحديثة،** التي تقع بين التخطيط المركزي والتخطيط التأشيري، يصعب تطبيقها في مصر، مما يتطلب وجود مؤسسات قوية وأشخاص قادرين على إجراء تحليل ممنهج على المستويين المحلي والإقليمي، مما يشير إلى الحاجة إلى بناء قدرات وكفاءات في هذا المجال.
- **أهمية الحوكمة وتحديد الأدوار بوضوح**، مع ضرورة التفكير الجاد في كيفية تحسين آليات التخطيط والتنفيذ، لضمان تحقيق التنمية المستدامة التي يشعر بها المواطن في حياته اليومية.
- **العمل على تعميق اللامركزية من خلال شراكة استراتيجية:** مع معهد التخطيط لوضع إستراتيجية وطنية للامركزية، بهدف نقل السلطات والموارد من المستوى المركزي إلى المحافظات بشكل مدروس، مما يعزز كفاءة الإدارة المحلية ويُقرب الخدمات من المواطنين.
- **تحفيز دور القطاع الخاص:** من خلال تعميم نموذج إشراك القطاع الخاص في إدارة المناطق الصناعية، بعد نجاحه في أربع محافظات. هذا النموذج يُخفف العبء عن الحكومة، ويُدخل الخبرات الإدارية والاستثمارات الخاصة، ويرفع كفاءة المنشآت الصناعية.
- المأسسة لضمان الاستدامة: الدعوة إلى وضع إطار مؤسسي واضح يحل محل الاعتماد على القدرات الفردية للمحافظين أو الوزراء، بما يضمن استمرارية العمل وسيادة القانون والمعايير الموحدة.
- **الموازنة بين الإصلاح السريع والجذري، من خلال تبني مسارين متوازيين:**

ا.مسار سريع (تنفيذي): لمعالجة القضايا الملحة وإطلاق مشاريع ذات أثر سريع وملموس على المواطن.

اا.مسار طويل المدى (إصلاحي): لمعالجة الجذور الهيكلية والتشريعية للمشكلات، مثل الإصلاح المؤسسي والقانوني.

- **وضع رؤية واضحة للتنمية المحلية والإقليمية،** تخرج من النظرة الجزئية إلى النظرة الكلية التي تراعي التكامل والترابط بين المحافظات والمناطق.
- **التعاون كحجر أساس:** التأكيد المستمر على أن نجاح كل هذه المسارات رهن بوجود تعاون وتنسيق فعال بين جميع الجهات المعنية: الحكومة المركزية، والإدارة المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية.

وتُقدم هذه المقترحات أعلاه رؤية متكاملة وواقعية لتوطين التنمية، تبدأ من تحديث أدوات رصد البيانات (المنصة التفاعلية)، وتمر بمعالجة التحديات الميدانية (مشكلة الباب الثاني)، وتصل إلى تقديم حلول سياسية وإستراتيجية شاملة (اللامركزية، المشاركة، المؤسسية). هذه الرؤية تسعى في مجملها إلى تحقيق تنمية مستدامة متوازنة، تكون قادرة على مواجهة التعقيدات المحلية وتلبية الطموحات الوطنية.

تم إعداد هذا العدد من الأراء المستخلصة من لقاء الخبراء الأول للعام الأكاديمي 2025 - 2026.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات والآراء الواردة في هذه اللقاءات لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد. تهدف السلسلة إلى طرح وجهات النظر المختلفة حول القضايا المطروحة والتعمق في رؤى متعددة لتعزيز فهم قضايا متنوعة تدعم التنمية المستدامة.

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال الورقية أو الإلكترونية أو الميكانيكية أو التحريرية، بما في ذلك أنظمة تخزين واسترجاع المعلومات، دون إذن كتابي من الناشر.

حقوق النشر © معهد التخطيط القومي 2025